بمبلغ (12) مليوناً و(760) ألف وحدة سحب خاصة

مجلس النواب يوافق على اتفاقية قرض تمويل مشروع تطوير التعليم الثانوي

صنعاء/سبأ:

وافق مجلس النواب في جلسته أمس برئاسة نائب رئيس المجلس حمير بن عبد الله الأحمر على اتفاقية القرض المبرمة بين الحكومة اليمنية وهيئة التنمية الدولية بمبلغ 12 مليوناً و 760 ألف وحدة سحب خاصة (sdr) بما يعادل 20 مليون دولار أمريكي لتمويل مشروع تطوير التعليم الثانوي و التحاق الفتاة في ضوء تقرير اللجنة المشتركة من لجنتي التربية و التعليم و النفط و الثروات المعدنية .

وفي هذا السياق أقر المجلس عددا من التوصيات للحكومة أكد فيها أهمية موافاة المجلس بعد شهرين من بدء العمل بهذه الإتفاقية بتقرير مفصل بنوع التدخل في المدارس المستهدفة ضمن المشروع، و تكلفة ذلك واستخدام مبالغ المنح وحصيلة هذا القرض في الأغراض المخصصة لها ضمن مكونات وعناصر المشروع المحددة في هذه الإتفاقية مع التركيز على تأهيل المدرسين و بناء المدارس النموذجية بدرجة أساسية بالإضافة إلى توفير مساهمة الحكومة في المشروع و المحدد بمبلغ 12 مليون دولار وعكسها في الموازنات القادمة للدولة سنويا بحسب خطة تنفيذ المشروع.

وتضمنت التوصيات ترشيد نفقات المشروع قدر الإمكان و الأستفادة من اي مبالغ تتوفر في مخصصات اي من مكونات المشروع في توسيع انشطته في الجوانب الهامة و الأساسية ووضع آليات دقيقة للإشراف والرقابة والمتابعة الفاعلة لسير تنفيذ المشروع في مختلف مراحل تنفيذه و موافاة المجلس بتقارير ربع سنوية عن سير تنفيذ المشروع و مستوى انجازه بما يشمل كل جوانب تنفيذه مع تفاصيل وافيه لأوجه استخدام حصيلة هذا القرض ومبالغ المنح المخصصة للمشروع.

والزمت توصيات المجلس وزارة التربية و التعليم تجريب المناهج التي يمكن ان يمسها التطوير حسب توضيحات الوزارة و تقييمها قبل تعميمها على مستوى الجمهورية الى جانب استكمال مشروع التعليم الثانوي والتحاق الفتاة الممول حاليا من القرض و المنح و تمويل ذلك من الموازنة العامة للدولة.

الى ذلك استمع المجلس الى مذكرتين إيضاحيتين لمشروع تعديل بعض مواد قانون الترويج السياحي رقم (3) لسنة 1999م و تعديلاته، ومشروع قانون السياحة البديل للقانون النافذ.

وأشارت المذكرتان المقدمتان من الحكومة اللتان قرأهما على المجلس وزير السياحة نبيل الفقيه الى ان قطاع السياحة هو من اهم القطاعات الإقتصادية الواعدة اذ يشكل موردا مستداما و عنصرا رئيسيا من عناصر التنمية الشاملة، و انطلاقا من توجهات القيادة السياسية و الحكومة والبرنامج الإنتخابي لفخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية في مجال إصلاح المنظومة التشريعية لإعادة دراسة القوانين النافذة ووفقا لقرارات مجلس الوزراء بشأن استكمال منظومة التشريعات السياحية بناء على توصيات مجلس النواب، و بما يلبي متطلبات المرحلة الحالية و المستقبلية للنهوض بالتنمية الشاملة.

وقال وزير السياحة "لقد اهتمت الحكومة بمراجعة التشريعات و منها قانون الترويج الساحي النافذ رقم (3) لسنة 1999م و تعديلاته بالقانون رقم (18) لسنة 2000م وقانون السياحة البديل وبعد مراجعة و نقاش مستفيض لهذين المشروعين داخل وزارة السياحة ومع القطاع الخاص و الجهات الأخرى المعنية و اقرارهما من مجلس الوزراء".

ولفت الى ان القانونين النافذين قد صدرا في مرحلة كان العمل السياحي فيها ملحقا بهيكلة وزراة الثقافة و تضمن احكاما تتعارض مع البناء المؤسسي الحالي للعمل السياحي اضافة الى ما يشوبهما من قصور، ولذلك كان من الضروري معالجة الخلل في القانونين بإعداد مشروعين جديدين بما يتلاءم مع الواقع الحالي للسياحة و بنيتها المؤسسية.

وأشار الى ان القانونين استوعبا مجمل القواعد و الأحكام القانونية المنظمة لمختلف جوانب العمل السياحي في نصوص واضحة و شفافة و برؤى استراتيجية تواكب التطور المتنامي في العمل السياحي محليا و اقليميا وعربيا و دوليا وبما يعزز التعاون مع دول الجوار و مجلس التعاون الخليجى مستفيدين من معطيات الحراك السياحي و الأقتصادي العربي والعالمي، وكذا بما يساعد على تحسين موارد صندوق الترويج السياحي وضمان تحصيل موارده و بما ينعكس ايجابا على تحسين ادائه ومواكبة التطور في عملية الترويج للمنتج السياحي اليمني محليا و اقليميا و عربيا ودوليا.

واجرى المجلس نقاشا عاما ومن حيث المبدأ حول هذين المشروعين و اقر احالتهما الى اللجنة المختصة لدراستهما و تقديم تقرير بالنتائج الى المجلس.

وكان مجلس النواب قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق ووافق عليه وسيواصل اعماله صباح يوم غد الثلاثاء بمشيئة الله تعالى.

حضر الجلسة وزير التربية و التعليم الدكتور عبد السلام الجوفي ووزير السياحة نبيل الفقيه و عدد من المختصين في الجهات ذات العلاقة .

إقرار إحالة مشروعي تعديل قانون الترويج السياحي وقانون السياحة البديل للدراسة

كشف عن اتصالات يجريها الرئيس مع قيادات (المشترك) .. عبد الله غانم:

تصريح العطاس ليس مجرد رأي شخصي وإنما يمثل تياراً انفصالياً في الاشتراكي

المؤتمر الشعبي العام هو رائد الحوار في البلاد منذ وقت مبكر

شعبنا اليمني شب عن الطوق ويعرف تماما من يريد العودة بعجلة التاريخ إلى الوراء

عبدالله أحمد غانم

صنعاء/متابعات:

اكد الاخ عبد الله احمد غانم ، عضو اللجنة العامة ، رئيس الدائرة السياسية للمؤتمر الشعبي العام ان هناك اتصالات مباشرة يقوم بها فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح ، رئيس الجمهورية ،رئيس المؤتمر مع قيادات احزاب اللقاء المشترك بهدف ترتيب الأجواء السياسية وتهيئتها لإعادة استئناف الحوار اذا ما صدقت النوايا لدى تلك القيادات.

جاء ذلك في حوار أجرته الزميلة(الميثاق) مع الاخ عبدالله غانم ونشرته في عددها الصادر امس ، واوضح فيه أن المؤتمر الشعبي العام يجري الآن حوارات مع بعض العناصر في الخارج ، متوقعاً أن تشهد الفترة القادمة مزيداً من الحوار مع اقتراب الاستحقاق الانتخابي .

وقال غانم: "نحن نعرف أن قيادات المشترك تماطل لكن فخامة الأخ رئيس الجمهورية يحرص دائماً على ألا تنقطع سبل الحوار مع الإخوة في اللقاء المشترك وهذا ما عودنا عليه دائماً كما أن المؤتمر الشعبي العام هو رائد الحوار في البلاد منذ وقت مبكر وبالتالي لا يستطيع أن يسقط إمكانية الحوار في أي وقت من الأوقات"

واعتبر رئيس الدائرة السياسية في المؤتمر، تصريح العطاس بأنه ليس مجرد رأي شخصي وإنما يعبر عن تيار داخل الحزب الاشتراكي اليمني أصبح يجهر بالحديث عن الانفصال بعد أن كان يقول ذلك على خجل وقال غانم :" الحقيقة ان العطاس عندما يردد بين حين وآخر التصريحات المسيئة للوحدة اليمنية فانه بالطبع يخدم جهات محددة وهو يعرفها جيدا لان هذه التصريحات التي يطلقها ويتناقض فيها بين وقت وآخر لا تدل إلا على هذا المعنى أي انه يخدم جهة معينة تدفع له كي يدلي بتلك التصريحات ويقوم بتحركات هنا أو هناك".

وتابع غانم القول: " قبل حوالي ستة أشهر ذكر العطاس على إحدى الفضائيات إن اكبر خطأ ارتكبه الحزب الاشتراكي هو قرار الوحدة ، وتصريحه هذا الأسبوع يأتي في ذات السياق وهو يلتقي في ذلك مع جزء من قيادات الحزب الاشتراكي اليمني ومع جزء من قيادة ما تسمى بالحراك الجنوبي ، هؤلاء يرددون نفس النغمة ، وهي نغمة عملاء الاستعمار التي كانوا يرددونها قبل انطلاقة ثورة الرابع عشر من أكتوبر ويريدون من خلالها أن يضللوا الشعب لكي يقولوا أن لديهم قضية وطنية في حين أن ليس لديهم إلا قضية جيوبهم".

واكد رئيس الدائرة السياسية للمؤتمر الشعبي العام ، ان هذه المحاولات لن تنطلي على شعبنا اليمني الذي شب عن الطوق ويعرف تماما من يريد العودة بعجلة التاريخ إلى الوراء ، مشيرا إلى أن الاشتراكي استحق بسبب فشل محاولته الانفصالية أن يكون معزولا عن الشعب وان يتجرع مرارة هزيمته التي خلق ظروفها بنفسه ، وقال:"الحزب الاشتراكي في بيانه الأخير وان حاول أن يبيض صفحاته السوداء القديمة ، إلا انه نسي أو تناسى ما أدت إليه تجربته في الشطر الجنوبي سابقا من أسوأ حرب أهلية شهدتها اليمن ممثلة في أحداث يناير عام 1986 وما تلاها من تصفيات جسدية ونفي لعدد واسع من القيادات السابقة للحزب الاشتراكي اليمني وليضع الحزب نهايته بيده".

واضاف:" أن ذكر الحزب الاشتراكي لحرب 1994 باعتبارها هجوما من الطرف الآخر الشريك في الوحدة فهو في ذلك لم يكن أمينا ولا دقيقا لأن حرب صيف 94م نشأت تنفيذا لخطة الحزب الاشتراكي والمقرة من مكتبه السياسي ولجنته المركزية في ذلك الوقت بشان الإعداد لتمزيق اليمن وفصل شماله عن جنوبه وبذلك قامت حرب 94م وكانت هي التي حافظت على الوحدة اليمنية ورسختها أكثر في قلوب الشعب اليمني شاء ذلك الحزب الاشتراكي أم لم يشأ ، وسواء ذكر الاشتراكي ذلك أم لم يذكره ، فان الواقع يعرف هذه الحقيقة فالشعب يدرك أن الحزب الاشتراكي هو من تسبب عن عمد في تلك الحرب وما خلفته من شهداء وجرحى بالآلاف من أبناء الوطن الذين دافعوا عن الشرعية الدستورية والوحدة والحفاظ عليها ، وكذا الخسائر والدمار لمقدرات الوطن وممتلكاته.

لمواجهة كثافة القضايا فيها

تعيين (12) قاضيا رؤساء وأعضاء محاكم إبتدائية في عدد من المحافظات

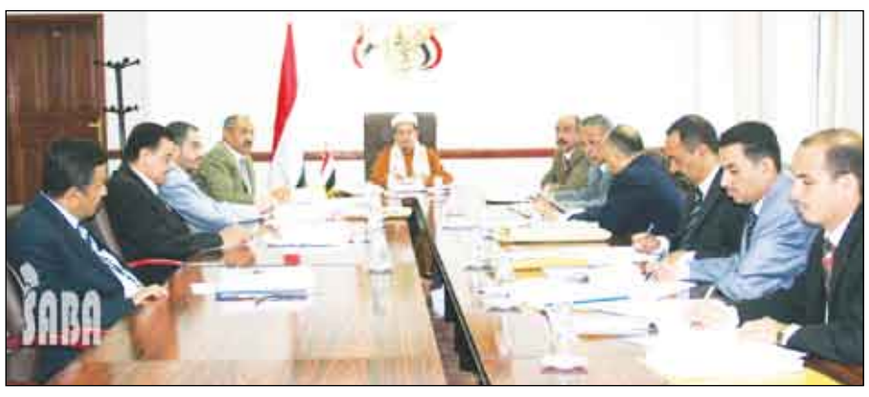

صنعاء/ سبأ:

اقر مجلس القضاء الأعلى في اجتماعه امس برئاسة رئيس المجلس رئيس المحكمة العليا القاضي عصام عبد الوهاب السماوي تعيين خمسة قضاة رؤساء محاكم ابتدائية، وسبعة قضاة أعضاء في بعض المحاكم الابتدائية في عدد من المحافظات، وذلك لمواجهة كثافة القضايا فيها .

جاء ذلك بعد مناقشة المجلس للمذكرة المقدمة من وزير العدل والمرفق بها ترشيحات رئيس هيئة التفتيش القضائي بتعيين بعض القضاة رؤوسا وأعضاء لبعض المحاكم الابتدائية.

وناقش المجلس المذكرة المرفوعة من وزير العدل والمرفق بها تقرير هيئة التفتيش القضائي عن التفتيش المفاجئ الذي قام به رئيس وأعضاء هيئة التفتيش القضائي عقب الإجازة القضائية مباشرة إلى مختلف المحاكم الاستئنافية والابتدائية في امانة العاصمة وعموم محافظات الجمهورية .

وتضمن التقرير تقييم لمدى التزام القضاة بالحضور لمباشرة أعمالهم وجدولة القضايا، وما تم النظر والفصل فيه من قضايا في الإجازة القضائية.. حيث كشف التقرير أن نسبة حضور القضاة في أول يوم دوام بعد الإجازة القضائية وصلت الى 93 بالمائة.

واقر المجلس بهذا الخصوص تكليف هيئة التفتيش القضائية استدعاء القضاة الذين تغيبوا عقب الإجازة القضائية, وعددهم 27 قاضيا ، للتحقيق معهم ، والرفع إلى المجلس بنتائج التحقيق .كما تضمن التقرير المعالجات المطلوبة لانتظام عمل المحاكم في محافظة صعدة ، في ضوء زيارة رئيس هيئة استئناف صعدة ، ووافق المجلس على ماخلص إلية التقرير من نتائج .

إلى ذلك ناقش مجلس القضاء الأعلى التقرير المرفوع من النائب العام والخاص بتقييم أداء النيابة العامة خلال الفترة يناير - يونيو من العام الجاري , والمتضمن مجمل الأعمال التي تم انجازها خلال الفترة المذكورة والمتعلقة بتطوير أداء جهاز النيابة العامة سواء كان ذلك في جانب العنصر البشري أم البنى التحتية ، وما تم انجازه على مستوى كل قطاع ونيابة استئنافية وابتدائية .

وثمن المجلس الجهود المبذولة من مكتب النائب العام في سبيل تطوير وتحديث جهاز النيابة العامة.

ووافق مجلس القضاء على قبول الدفعة السابعة عشر وعددهم 78 دارسا للالتحاق بالدراسة في المعهد العالي للقضاء لمدة ثلاثة سنوات ، بناء على مذكرة وزير العدل رئيس مجلس المعهد العالي للقضاء بخصوص نتائج الامتحانات التي اجريت لهم في المواد القانونية والشرعية والكشف الصحي وكشف الهيئة التي قام بها مجلس المعهد وأسفرت عن نجاحهم .

وأحال الموضوع لوزير العدل لإصدار القرار بقبول الدفعة ال17 وفقا لما نص عليه قانون المعهد العالي للقضاء.

في حفل تدشين برنامج حقوق الإنسان للمرأة الريفية وتمكينها اقتصادياً

وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل: (600) منظمة تسوية و(6600) منظمة أهلية تعمل في اليمن

صنعاء / خالد:

قال علي صالح عبدالله وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل إن عدد المنظمات النسوية 600 منظمة بحسب آخر إحصائية سجلت منتصف 2008م وأن هذه المنظمات تعمل بشكل مباشر مع النساء وتختص بالقضايا النسوية التي تحتل 50٪ من نشاطها .

وأضاف في حفل تدشين برنامج حقوق الإنسان للمرأة الريفية وتمكينها اقتصاديا (المرحلة الثانية) والتي تنظمه مؤسسة (مدى) بالتعاون مع الصندوق الفرنسي للتنمية الاجتماعية وسفارة فرنسا بصنعاء أن 170 لا منظمة غير نسوية تعمل مباشرة في مجال العمل النسوي والبقية تعطي جزءاً من نشاطها للعمل النسوي .

وأعلن بأن عدد المنظمات الأهلية في اليمن حتى منتصف 2008م (6600) منظمة

وأشار إلى أن اليمن وقعت على عدد كبير من الاتفاقيات في مجال الحريات العامة وحقوق العمل وحقوق المرأة.

ونوه إلى أن هناك جهد شعبياً ورسمياً لإيصال التعديلات في بعض القوانين المعنية بالمرأة .

وقال أن الموقف الحكومي من المنظمات الأهلية موقف داعم ومساند لها ويعتبرها شريكاً أساسياً معه رغم وجود ضعف في بعض الأمور لبعض المنظمات.

من جانبها استعرضت الأستاذة سلطانة الجهام المدير التنفيذي لمؤسسة مدى المكونات الأساسية لمشروع برنامج حقوق الإنسان المرأة الريفية وتمكينها اقتصاديا المرحلة الثانية.

وقالت أن البرنامج يهدف إلى دمج حقوق النساء في التنمية المحلية في المناطق الريفية وتوعية المواطنين نساء ورجال بحقوق النساء في التعليم والصحة والمشاركة الفعالة وتشجيع الناشطين المحليين والجهات المختلفة على تمكين النساء للتخفيف من الفقر وتقوية دور المنظمات المحلية في إطار محفظاتهم.

وبينت أم مشاركة المرأة اليمنية في الريف قبل أربعة عقود تكاد تكون مساوية لمشاركة الرجل وقالت أن المرأة الريفية أصبحت بشكل تدريجي العامل الرئيسي في الحقل في كثير من المناطق لأسباب هجرة الرجل إلى دول الجوار بحثاً عن زيادة الدخل تاركاً عبء الزراعة والأسرة والواجبات الأخرى على المرأة .

وأوضحت أنه تم استبعاد المرأة من التعليم إضافة إلى استبعادها من دورها الاجتماعي والاقتصادي إثر عودة العائدين من دول الإقليم باسم الدين وباسم التقاليد العربية الأصيلة.

إلى ذلك قالت ممثلة السفارة الفرنسية هيلن وارلت إن الصندوق الفرنسي للتنمية الاجتماعية دعم(14) مشروعاً في مختلف مناطق اليمن وأن مشروع مؤسسة مدى جاء مناسبا لأهداف الصندوق.

وأشادت بمشروع مدى الذي يعمل على التخفيف من الفقر في المناطق الريفية والذي يساعد على تقوية المجتمع المدني في هذه المناطق.وتقدمت ممثلة السفارة الفرنسية بالشكر الجزيل لكل الرجال الذين يقدمون لدعم للمرأة نعمة محمد الحوري رئيسة جمعية الوفاء الاجتماعية الخيرية بذمار قالت أنه تم خلال الثلاث الأعوام الماضية منح 28 امرأة قروضاً ميسرة لتوفير عمل بإنشاء مشاريع صغيرة وأن الجمعية عملت على دعم اليتيم حيث بلغ عدد الأيتام المقيدين في السجلات 776 يتيماً وعدد الأرامل المستفيدات 114 أرملة أما المتدربات في أنشطة الجمعيات بلغ عددها(170-200) متدربة وتقدمت رئيسة جمعية الوفاء بالشكر لمؤسسة مدى لاحتضانها الجمعية منذ بداية تأسيسها.

كما ألقيت كلمات من رئيسة جمعية الترابط التنموي النسوية برازح الأستاذة أمينة عسكر والأستاذ عبد الحميد عامر عن جمعية بالجوف والأستاذة حورية العقيري رئيسة جمعية عمران تركزت مجملها حول استعراض المشاريع التي تم إنجازها والصعوبات التي تواجهها.

اللجنة العليا للمناقصات تقر ثمانية مشاريع بأربعة مليارات ريال

صنعاء / سبأ:

اقرت اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات في اجتماعها امس، برئاسة المهندس فوزي مجاهد عبد القادر عضو اللجنة، ثمانية مشاريع خدمية وتنموية، بتكلفة اربعة مليارات و407 ملايين ريال .

وتوزعت المشاريع المقرة على ثلاثة مشاريع خاصة بالمؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية شملت توريد كابلات رئيسية بتكلفة مليون و562 الف 320 دولار وكابلات ثانوية بتكلفة 718 الف و818 دولار وكابلات هوائية مختلفة السعات بتكلفة 827 الف و994 دولار بتمويل ذاتي من المؤسسة .

كما تضمنت المشاريع المقرة سفلتة الشوارع الحدودية لمدينة النور بازرعة بمحافظة تعز بتكلفة مليار و146 مليون ريال بتمويل حكومي، ومشروع مجاري عدن العقد (3 أ) بتكلفة مليارين و143 مليونا و608 الآف ريال بتمويل حكومي والصندوق الالماني للتنمية، ومشروع توريد وتركيب معمل التحكم المنطقي القابل للبرمجة للمركز الفني للتدريب والتصنيع بذهبان بتكلفة 491 الف و264 يورو بتمويل حكومي .

وشملت المناقصات الخدمات الاستشارية لدراسة انشاء كواسر الامواج العائمة والثابتة وارصفة انزال الاسماك ومراسي لقوارب الصيد على طول السواحل اليمنية بتكلفة 464 الفا و441 جنيها استرلينيا اضافة الى 579 الفاً و500 دولار بتمويل من البنك الدولي، وكذا الخدمات الاستشارية للاشراف على طريق سوق الجمعة- الحدا بمحافظة ذمار وطريق قضية- بيت شاكر- بيت علبة وحرورة بمحافظة صنعاء بتكلفة 234 الفاً و620 دولارا بتمويل من الصندوق العربي.

واقرت اللجنة تأجيل البت في ثمانية مشاريع لمزيدا من الدراسة والمراجعة، كما قررت إعادة انزال مناقصتي توريد وتركيب انابيب خطوط الضخ والاسالة لمشروع مياه مدينة سيحوت بمحافظة المهرة، وشق وسفلتة الطرق الرئيسية في القطاع الصناعي (ال) التابع للهيئة العامة للمناطق الحرة في مناقصات عامة طبقا للقانون وذلك لعدم اكتمال اجراءاتها القانونية .

حضر الاجتماع وزير الثروة السمكية محمد صالح شملان ووكيل أول وزارة الاشغال العامة والطرق الدكتور عبد الملك الجولحي والوكيل المساعد بوزارة الكهرباء والطاقة عادل ذمران ووكيل وزارة الشباب والرياضة المساعد لقطاع المشاريع محمد احمد منصر ومدير عام المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية علي ناجي نصاري ووكيل امانة العاصمة للشؤون الفنية معين المحاقري ورئيس جامعة إب الدكتور احمد محمد شجاع الدين وعدد من المسؤولين.